

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

التقسيم الثنائي للجملة العربية وسداد معياره

لئن كانت تعريفات النحاة للجملة متباينة لفظاً، فإنها متفقة معنى في كثير من الأحيان. ويتبدى ذلك من خلال تمثيلهم لمكوناتها. ويكاد يصلح كل تعريف للكلام تعريفاً للجملة (١). وجمهور النحاة والباحثون المحدثون الذي قفوا على آثارهم يعدون الكلام والجملة مستويين لسانيين متميزين ومختلفين (٢)، ذلك أن الكلام شكل لغوي نحوي ودلالي مفيد (٣)، بينما الجملة يمكن أن تكون شكلاً نحوياً ودلالياً تاماً يسوغ السكوت عليه، ويمكن أن لا تكون كذلك وفي كلا الحالتين انتهوا إلى أن الجملة العربية في أقصر صورها هي تركيب أفاد أم لم يفد لا بد أن يتوافر فيه الركنان الأساسان (المسند والمسند إليه) وجوداً أو تقديراً، لأن هاتين الدعامتين تمثلان الحد الأدنى الذي تتعقد به الجملة وحيث إن هذين المكوّنين الرئيسيين تختلف طبيعتهما في الجملة العربية، فإن النحاة العرب تبعاً لنظراتهم إلى الطبيعة تلك جاء تقسيمهم لهذه الجملة مختلفاً. فهناك من جعل الجملة أقساماً أربعة: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة ظرفية، وجملة شرطية وحسب التصنيف اللساني فإن النحويين العرب القدامى قد صنفوا التراكيب العربية أربعة أنواع: التركيب الاسمي، التركيب الفعلي، التركيب الشرطي، التركيب الظرفي (٤).

قال الزمخشري: "والجملة على أربعة أضرب فعلية، واسمية، وشرطية وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أبوه، وعمرو أبوه منطلق وعمرو إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار" (٥). وهي قسمة "أبي علي الفارسي" التي خصّ بها الوحدة الإسنادية التي تكون خبراً للمبتدأ حين قال:

"وأما الجملة (٦) التي تكون خبراً للمبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من إبتداء وخبر، والثالث أن

تكون شرطاً وجزءاً والرابع أن تكون ظرفاً(٧). وقد علق "الجرجاني" على هذا قائلاً: " فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل(٨) وهي في الأصل اثنتان، الجملة من الفعل والفاعل(٩)، والجملة من المبتدأ والخبر"(١٠).

ومنهم من جعل الجملة ثلاثة أنواع: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة ظرفية. ذلك أن هذا التقسيم الثلاثي قد ارتضى المسند مقياساً لتحديد نوع الجملة. فإن كان المسند اسماً كانت الجملة اسمية، وإن كان فعلاً كانت الجملة الفعلية، وإن كان ظرفاً كانت ظرفية.

واكتفى بالبنية السطحية الظاهرة لهذه الجملة مقتضياً أثر "ابن مضاء القرطبي" الذي رأى أن الجملة من نحو "زيد في الدار" كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة دلت عليها كلمة "في". ولا حاجة إلى غير ذلك(١١).

وذهب "ابن هشام" إلى أن الجملة الظرفية هي: "الجملة المصدرية بظرف، نحو: أعندك زيد، أي في الدار زيد"(١٢). ومن خلال الأمثلة المعروضة يتبدى لنا أن ما أطلق عليه جملة ظرفية إن هو إلا جملة اسمية بنيتها السطحية إما مؤلفة من مبتدأ يليه خبر مركب من جار ومجرور، وإما مؤلفة من خبر مقدم مركب من ظرف أو جار ومجرور يليه مبتدأ.

ويسجل أن النحاة مختلفون في الخبر(المسند) حين يقع جاراً ومجروراً أو ظرفاً من حيث إن الظرف هو المعدود خبراً أو إنه متعلق بخبر محذوف. كما يسجل أنهم اختلفوا أيضاً في تقدير المحذوف.

"فابن السراج"، و"ابن هشام" يقدرانه وصفاً، أي أن البنية العميقة لجملة "أي في الدار زيد؟" هي أموجود أو مستقر في الدار زيد؟(١٣). أما "سيبويه" فيقدر هذا الظرف جملة فعلية ويستفاد هذا من قوله: "وذلك أنك إذا قلت فيها زيد كأنك قلت استقر فيها زيد (...). لأن "فيها" لما صارت مستقراً لزيد يستغني بها السكوت وقع موقع الأسماء"(١٤). أي أن الظرف حل محل الخبر الذي هو في أصله اسم. وإلى ذلك يذهب "الزمخشري" الذي رأى أن البنية العميقة لجملة "خالد في الدار" التي مثل لنا بها هي خالد استقر في الدار يقول شارح كتاب المفصل: "واعلم أن الخبر إذا وقع

ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو "زيد في الدار" و "عمرو عندك" ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء. وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه. والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع فهذه هي الأخبار حقيقة" (١٥).

ويعلق "الشيخ محمد الأمير" على كلمة الاستقرار في الجملة الظرفية بقوله: "والا كانت فعلية أو اسمية بحسب التقدير" (١٦). أي أن الجملة الظرفية ترجع لما قبلها من الاسم والفعالية لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كائن أو استقر. فعلى الأولى تكون اسمية وعلى الثانية تكون فعلية وذهب صاحب كتاب "صور الإعراب ودلالاته" إلى أن تقسيم الجملة ينبغي أن يستند إلى المسند إليه (١٧) ليكون بذلك قد استبعد ما يسمى بالجملة الظرفية. وسواء أخذنا برأي "ابن السراج"، و"ابن هشام"، أم برأي "سيبويه"، و"الزمخشري" ومن يدور في فلكهم فإن المركب الظرفي في كلا الحالين لا يشكل قسماً مستقلاً. فالجملة في بنيتها العميقة اسمية أو فعلية.

والذي يطمأن إليه هو أن الظرف والجار والمجرور في مثل هذه التراكيب الإسنادية تكون بنيتاهما العميقتان جملة فعلية طرداً للباب (١٨).

أما الجملة الشرطية فقد رأى "ابن يعيش" أنها جملة فعلية مركبة من جملتين فعليتين، أو من جملة فعلية وجملة اسمية معللاً ذلك بقوله: "لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول: "إن زيد قائم أقم". وقد يجوز في الاستفهام أن تقول "أزيد قائم؟" وقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام" (١٩) ابن هشام "هو الآخر ذهب إلى أن الجملة الشرطية إن هي إلا جملة فعلية مؤكداً ذلك بقوله: "وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية. و الصواب أنها من قبيل الفعلية" (٢٠). والحق إن "الزمخشري" ما زاد الجملة الشرطية إلا في معرض حديثه عن الوحدة الإسنادية التي تكون خبراً.

وهكذا لم يبق للجملة العربية إلا قسمان سائدان هما: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية. قال الزجاجي: "ألا ترى أنهم زعموا أن الجمل اثنتان فعلية واسمية" (٢١) لذلك نسير هنا على التقسيم السائد عند النحاة العرب الذي يقسم الجملة إلى قسمين رئيسين هما: الاسمية والفعلية. فالجملة العربية تنقسم وظيفياً بحسب المسند

إليه فيها إلى جملة" المسند إليه والمسند". وهي الجملة الاسمية. وجملة المسند والمسند إليه وهي الجملة الفعلية. ويرى " فندريس" أن جميع اللغات تتفق في هذين التقسيمين: الجملة الفعلية والجملة الاسمية لأن هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النحاة(٢٢). من الجملة الظرفية والجملة الشرطية.

وسميت الجملة الاسمية (جملة المبتدأ والخبر) اسمية باسم العنصر الذي يكون بموقع المسند إليه (المبتدأ) الذي تبتدئ به. وسميت الجملة الفعلية (جملة الفعل والفاعل) فعلية لأنها تبتدئ بفعل يكون بموقع المسند ، ذلك أن " الجملة الاسمية" هي التي صدرها اسم، والجملة الفعلية هي التي صدرها "فعل"(٢٣).

ويرى بعضهم وجوب أن يكون هذا الفعل تاماً غير ناقص، لأن الجملة المبدوءة بفعل ناقص هي جملة اسمية محولة. " والمراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه. فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف(٢٤). فالجملة من نحو"أقائم الزيدان"(٢٥) و" أزيد أخوك؟"، و"لعل أباك منطلق"، و"ما زيد قائماً" اسمية. ومن نحو " أقام زيد"، و" إن قام زيد"، و" قد قام زيد"، و" هلا قمت" فعلية(٢٦) محولة.

فالتصدر الذي به يحكم على صنف الجملة أي فعلية أم اسمية إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركناً رئيساً في الجملة. فالجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر، أو ما كان الأصل فيها كذلك(٢٧)، أي ما كان أصله المبتدأ والخبر. والجملة الفعلية(٢٨) هي جملة تتركب من فعل تام وفاعل، أو فعل لم يسم فاعله ونائب فاعل. ومثال الأولى: " نجح المجتهد"، ومثال الثانية: " فهم الدرس" أو ما أصله كذلك. فالجمل المصدرة بشبه فعل وهو المصدر والوصف(٢٩) العاملان عمل فعلهما، واسم الفعل(٣٠) هي جمل فعلية محولة. وأساس ذلك أن هذه الكلمات تشبه الفعل في الدلالة على الحدث. وتشبهه من حيث إنها تعمل عمله في الرفع للفاعل أو نائبه والنصب للمفعول به، ومن ثم حملت عليه. فقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم)(المائدة/١٠٥) تضمن جملة فعلية هي"عليكم أنفسكم"، اشتملت على اسم فعل الأمر"عليكم". ولما كان هذا العنصر بنيته العميقة "الزموا" عمل عمل فعله فنصب المفعول به"أنفسكم"(٣١). وتنقسم الجملة إلى بسيطة ومركبة.

فالجملية الاسمية البسيطة هي التي تحتوي على إسناد واحد. فلا يكون أحد ركنيها الأساسيين (المسند إليه والمسند) وحدة إسنادية، وهي موضوعة للتعريف بالمخبر عنه، أي تستعمل للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجديد أو استمرار زمن (٣٢) أي بلا دلالة زمنية إلا أضيفت إليها قرينة ظرفية دالة على الزمان والجملية الفعلية البسيطة هي تركيب إسنادي، قوامه الركنان الأساسيان المسند والمسند إليه. اللذان قد يكتفى بهما في هذه الجملية الفعلية البسيطة. وهذا المسند إليه ينبغي أن يرد في هذه الجملية الفعلية البسيطة مفرداً غير مركب " فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" (٣٣)، لأن المبتدأ والمبني عليه من حيث الخطاب بمنزلة الفعل والفاعل. فإذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك: "القائم زيد" (٣٤)

وبذلك تتألف هذه الجملية من مسند (فعل) تام يتضمن حدثاً يحدثه فاعل. ومسند إليه (فاعل) مفرد إذا كان الفعل لازماً نحو: ﴿أتى أمر الله﴾ (النحل/١)، وقد تكون الجملية الفعلية البسيطة مؤلفة من مسند (فعل لم يسم فاعله)، ومسند إليه سلبي (٣٥) أي نائب فاعل لأن العلاقة فيه بالفعل مفعولية سلبية. حيث إن البنية العميقة وأصل نائب الفاعل مفعول به. فالآية الكريمة: (قتل الخراصون) (الذاريات/١٢). تمثل جملة فعلية بسيطة وردت فيها كلمة "الخراصون" مسنداً إليه سلبياً (نائب فاعل) وهو في بنية العميقة مفعول به لأن هناك أحداً قتلهم وعليهم وقع القتل. والصورة الأساسية للجملية الفعلية البسيطة التي مسندها فعل أن يتقدم فيها الفعل على المسند إليه (٣٦) ولا يجوز تقدم المسند إليه عليه لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل من الفاعل (٣٧).

والنحاة رأوا أن "ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كالصلة والفاعل والصفة، والمضاف إليه، والاسم المجرور بحرف الجر" (٣٨). لأنه إن تقدم عد مبتدأ عند جمهور النحاة. ورأى بعضهم في هذه الجملية أنه يمكن أن يكون المسند أشياء أخرى غير الفعل. كأن يكون وصفاً لكونه يتمتع بالوظيفة نفسها التي يتمتع بها الفعل (٣٩). في نحو الجملتين البسيطتين "هل ناجح المجتهدان؟"، وأمفهوم المثالان؟

وما يؤيد الكوفيين في ذهابهم إلى فعلية (فاعل) و(مفعول) استعمال البناءين استعمال الأفعال في إلحاقهما بالفاعل والمفعول وبالنائب عن فاعل" (٤٠). ذلك أن المسند إليه فيهما وهو "المجتهدان"، و"المثالان" يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها الفاعل ونائب الفاعل. وما يقوي هذا الرأي أن الوصف يأتي بمعنى الفعل. والفعل في عرف النحاة لا خبر له (٤١) ثم إن تسمية النحاة للمرفوع بعد هذا الوصف "المجتهدان" فاعلاً، و"المثالان" نائب فاعل دليل ثان على فعلية الجملة المصدرية بوصف عامل.

فالوصف "ناجح"، و"مفهوم" ليس مبتدأ في المعنى، لأنه محدث به ومسند. ثم إنه لا يمكن أن يسد الفاعل أو نائب الفاعل الذي يذكر بعد ذلك الوصف مسد الخبر، لأن كلاً من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه، بينما الخبر مسند. ويسجل أن الجملة الفعلية البسيطة قد تعرف تنامياً، فتكون موسعة حين يكون المسند فيها متعدياً. ذلك أن المفعول به حينذاك بعد مكملاً إجبارياً مع الأفعال المتعدية. يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا" (٤٢). وقد أكد الدكتور "جعفر دك الباب" أن المسند والمسند إليه والمفعول به في حال كون الفعل متعدياً، وفي حال كون الوصف المبتدأ به هذه الجملة الفعلية البسيطة مشتقاً من فعل متعد نحو هذه الجملة: "هل فاهم المجتهدون التحليل" ؟ تؤلف وحدة متحدة (٤٣) والجملة الفعلية البسيطة الموسعة هي تلك التي خلت من عملية إسنادية ثانية في ركنها الأساسي، المسند إليه فاعلاً كان أم نائب فاعل، أو في عنصرها المكمل الإجمالي (المفعول به). سواء أكان المسند فعلاً متعدياً أم وصفاً مشتقاً من فعل متعد.

فالجمل: "أ" (أيود أحدهم لو يعمر ألف سنة) (البقرة ٩٦).

و"ب" "أ محب المجتهدان أن ينالا الجائزة؟".

و"ج" "يفترض أن نجد أمثلة واضحة".

و"د" "علم أن الجملة قسمان".

هي جمل فعلية مركبة، وليست جملاً فعلية بسيطة، ذلك لأن المفعول به في الجملتين أ، ب وهو "لو يعمر" و"أن ينالا الجائزة" ورد وحدة إسنادية، ولأن المسند

إليه (نائب الفاعل) في الجملتين ج، د وهو "أن نجد أمثلة"، و"أن الجملة قسمان" جاء وحدة إسنادية. فالجملة الفعلية البسيطة هي التي لا يكون الفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به فيها وحدة إسنادية.

ونخلص إلى أن الجملة الفعلية البسيطة إنما تطلق فقط على الجمل التي رأى نحائنا أنه لا محل لها من الإعراب ونطمئن إلى أنها مثل أختها الجملة الاسمية البسيطة لها وظائف بيانية:

أولاً - معيار التقسيم الثنائي وسداده:

النحاة العرب في تصنيفهم للجملة اعتمدوا محورين: الجملة الفعلية والجملة الاسمية. وأساس اعتمادهم هذين المحورين إنما يرتكز على أن العنصرين (المسند والمسند إليه) يشكلان الدعامة الرئيسة للجملة. حيث لا تتألف الجملة بدونهما لفظاً أو تقديراً. وقد يكتفى بهما وحدهما (٤٤). ولما كان المسند والمسند إليه هما الركنين الأساسيين اللذين تعقد بهما الجملة، سميت الجملتان الفعلية والاسمية بهما. أما العناصر الأخرى من مثل الظروف والمجرورات (٤٥) والمفاعيل والتوابع وسواها لما لم تكن عناصر أساسية "عمدة" لم تسمَّ الجمل باسمها (٤٦)، لأن هذه العناصر متممة تتحرك قبل أو بعد المسند والمسند إليه أو فيما بينهما، ولا تؤثر على موقع ركني الجملة الأساسيين ثم إنه لما كان منهج النحاة الأوائل الأصلاء وصفيّاً وظيفياً وجدناهم حين استقراءهم كلام العرب الأقحاح خلصوا إلى أن الجملة الاسمية في صورتها الأصلية تبدأ باسم يكون في موقع المسند إليه يليه مسند. بينما الجملة الفعلية في صورتها الأصلية هي التي تبدأ بفعل يكون في موقع المسند لتكون الجملة الفعلية مسماة باسم المسند (الفعل) والجملة الاسمية مسماة باسم المسند إليه (الاسم) فيها. وقد تبادرت إلى أذهان بعض الناقدين أن تسمية الجملتين الفعلية والاسمية لم يراع فيها إلا مرتبة المسند إليه، ومن ثم فهي صيغة متكلفة فرضتها قواعد النحاة وتعريفاتهم المصطنعة. حيث "تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدئ بفعل، واسمية عندما تبتدئ باسم". ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل بحسب أنواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنف حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها دون أن

تلتفت إلى بقية كلماتها" (٤٧). ألا يعلم أمثال هذا الناقد أن النحاة الحداق ذهبوا إلى أن التصدر الذي به يحكم على صنف الجملة أهي فعلية أم اسمية إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركناً إسنادياً "عمدة" رئيساً فيه أو أن الأصل فيها أن تكون كذلك، وأفلا يعلم أنهم قالوا إن الجملة الفعلية هي جملة تتركب من فعل وفاعل أو مما هو بمنزلة ذلك؟ (٤٨) وإن الجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر أو ما كان الأصل فيهما كذلك؟ (٤٩) ولو كان هذا الزعم صحيحاً لعدوا جملة (والأنعام خلقها لكم) (النحل/٥) وجملة (و كان الله عليمًا حكيمًا) (٥٠) (النساء/١٧). وجملة (إن أحد من المشركين استجارك) (التوبة/٦) جملاً اسمية. "و الجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر" (٥١). "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه (٥٢) وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك" (٥٣) أو ما كان بمنزلة ذلك ومما يكون بمنزلة ذلك الابتداء (٥٤) قولك كان عبد الله منطلقاً، وليت زيد منطلق لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" (٥٥).

والجملة الاسمية في عرف النحاة هي التي تبدأ بالمسند إليه الذي يسمى مبتدأ يليه المسند وهو الخبر. والمقصود بالابتداء عندهم هو الابتداء الأصلي. ففي الجملة الاسمية الواردة في قوله تعالى: (من المؤمنين رجال) (الأحزاب/٢٣) نجد أن المسند إليه "رجال" هو المبتدأ على الرغم من أنه لم يبتدأ به فيها. إذ لا يغير من تسميته المبتدأ في الجملة الاسمية تقدم الخبر عليه، وهو ما يبين أن النحاة لم تكن تسميتهم شكلية. سواء أ كان هذا التقديم واجباً أم جائزاً (٥٦).

ويلاحظ أن هذا الركن لا يسمى مبتدأ إلا في حالتين:

أولاهما أن يكون مجرداً عن العوامل اللفظية (٥٧) لأن صفة الاسم المبتدأ أن يكون معرئ من العوامل الظاهرة. أي غير مسبوق بالنواسخ التي تؤثر فيه نحوياً. ففي الجملة الاسمية "المجتهد ناجح" يعرب "المجتهد" مبتدأ لأنه عار من تلك العوامل اللفظية. يؤكد ذلك "ابن جني" يقوله: "اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء" (٥٨).

ثانيهما أن يأتي هذا المبتدأ بمنزلة الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، كأن يكون مسبوqاً بحرف من أحرف الجر الزائدة أو الشبيهة بحرف الجر الزائد. فالزائدة هي ما يستغنى عنها إعراباً، ولا يستغنى عنها معنى، لأنها إنما جيء بها لتزيد في قوة المعنى.

فالأية الكريمة: (هل من خالق غير الله)(فاطر/٣). جاءت الجملة الاسمية فيها مشتملة على مبتدأ هو "خالق" (٥٩) مسبوق بحرف جر زائد هو "من". ولم يخرج هذا الحرف من دائرة المبتدأ كما هو الأمر بالنسبة إلى النواسخ (٦٠). وتسمية النحاة لركني الجملة الاسمية الأصلية المعبر عنها بالبنية العميقة عند "تشومسكي" بالمبتدأ والخبر تسمية وظيفية، وليست شكلية كما تبدى لكليـل النظر. ومن الأهمية بمكان أن نسوق هنا قولاً لإمام البلاغيين يجلي هذه الحقيقة "وهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خيراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى. والخبر خيراً لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك أنك إذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه" (٦١).

ويخرج المسند إليه من تسميته بالمبتدأ في هذه الجملة الاسمية في نحو المسند إليه الوارد في الآية الكريمة: (إن الله غفور)(المائدة /٣٩). وفي نحو الآية: (وكان الله غفوراً رحيماً)(النساء/٩٦). وفي نحو الآية الكريمة: (يكاد البرق يخطف أبصارهم)(البقرة/٢٠). لأن كلاً من المسند إليه "الله" في الآية الأولى و"الله" في الآية الثانية، و"البرق" في الآية الثالثة على التوالي لم يتجرد من العامل اللفظي "إن"، و"كان"، و"يكاد". فالمسند إليه في مثل هذه الجمل يسمى عند النحاة اسماً للعامل اللفظي، يسمى اسماً لـ "إن"، واسماً لـ "كان"، واسماً لـ "يكاد". وكذلك المسند في تلك الجمل يسمى خبيراً لتلك النواسخ (العوامل اللفظية).

وتسمية هذين الركنين الإسناديين في الجملة الاسمية المنسوخة بهذه التسمية إن هو إلا انتحاء تعليمي وظيفي، وليس شكلياً أبداً، ذلك أنه من الخير أن نسمي المسند إليه اسماً للناسخ لأنه لئن بقي محافظاً على صفته (اسم مسند إليه)، فإن

حركة إعرابه قد تغيرت. لكننا لو أبقينا على تسميته بالمبتدأ ، أو اكتفينا بتسميته بالمسند إليه ، فمن أين لنا أن نكون من المنتحين سمت كلام العرب؟.

إن نحاتنا الأوائل نظروا إلى مكونات الجملة والوحدة الإسنادية ومستوياتهما من مواقع مختلفة ، بوصفهما نظامين نحويين كثيري البني ، فأطلقوا تسمية موحدة (مسند إليه) على كل من المبتدأ والفاعل ، ونائب الفاعل حين النظر إليهم في المستوى المنطقي للتركيب الإسنادي خارج السياق. وأساس ذلك أنهم يعدون كلاً منهم فاعلاً منطقياً أو معنوياً.

وفرقوا بينهم في مستوى التحليل الإعرابي حينما عادوا إلى السياق الكلامي الفعلي. ومرجع ذلك إلى اختلاف الدور الوظيفي الذي للخبر إذا كان مفرداً (٦٢) في مثل هذه الجمل المنسوخة. أليس في تسمية نحاتنا هذين الركنين بهاتين التسميتين (اسم الناسخ وخبره) ما يدل على وجهة وسداد نظرهم ؟

وبخاصة إذا عرفنا أن ذلك متأً من إدراكهم أن اسم الناسخ "المسند إليه" ليس هو ذلك الاسم الذي يتصدر الجملة الاسمية دائماً في مثل اسم "إن" الوارد في الآية الكريمة: (إن لنا للآخرة والأولى)(الليل/١٢). وهو "الآخرة" الذي يسجل أنه ورد متأخراً. ومن ثم ذهبوا في التحليل الوظيفي (الإعراب) إلى إعراب المسند إليه اسماً للناسخ ، والمسند خبراً له. وسموا المسند خبراً لأنه هو المتمم للفائدة. وأساس ذلك أن المسند في الجملة الاسمية هو محط الفائدة وظيفياً في عملية التبليغ والتواصل اللغويين فيها. إذ إن كلاً من المبتدأ واسم الناسخ لا بد لهما من مخبر عنهما.

وذهب بعضهم إلى أنه من الناحية الوظيفية ينبغي أن يكتفى عند التحليل الوظيفي للجملة بتعيين عنصري الإسناد مهما تعددت صورهما الصرفية والتركيبية لأن تحديد ما هو المسند وما هو المسند إليه في أي صورة كانت فضلاً عن أنه هو الصائب والصحيح والأليق وظيفياً يخلص الدرس النحوي العربي لا سيما التحليل الوظيفي (الإعراب) من المشكلات التي افتعلها المنهج الشكلي البصري القائم على نظرية العامل الشكلية التي أبعدت النحو عن وظيفته الأساسية المتمثلة في فهم المعاني ووصفها ، وتحليل عناصرها ومكوناتها في التركيب ، وتخلصه من فوضى

مصطلحاته من مثل: الفعل، والفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان، واسم إن وسواها. وبذلك يتسم الإعراب بالبساطة والدقة والوضوح (٦٣). فجملة: "كان علي ناجحاً" جاء تحليله الوظيفي لها على النحو التالي "كان": أداة لإفادة الزمن في الماضي، "علي": مسند إليه "ناجحاً": مسند. والجملة غير فعلية بسيطة" (٦٤). إن أمثال هؤلاء الداعين إلى الاختصار على تحديد المسند إليه والمسند في الجملة أو الوحدة الإسنادية نجد أنفسنا مجبرين على إبداء تعجبنا من أنه كيف غاب عنهم أن طريقة تحليل وإعراب الجملة (٦٥) العربية يتمثل في البدء بالكلمة بتحليلها في اتجاهين: اتجاه تصنيفي، ويعنى فيه بتحديد الأبنية والصيغ الصرفية للكلمات المشكلة للجملة. كأن يحدد نوع الفعل ونوع الاسم وبخاصة الملابس منهما حتى لا يكون ذلك اللبس مزلقاً لخطأ في التحليل على المستوى التركيبي أو الوظيفي. واتجاه وظيفي: ويهدف إلى بيان الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب، كالفاعلية والمفعولية، والحالية، والتبعية، والإضافة، وسوى ذلك. لأن البيان الوظيفي يتصل بمدى تأثير الكلمة، فيحدد نوع الكلمة وعملها ووظيفتها في الجملة (٦٦) انطلاقاً من أن الوظيفة النحوية هي عنصر لغوي يفيد معنى معيناً في التركيب، ويكون إما أصلياً مسنداً ومسنداً إليه، وإما متمماً كالتعجب والحال والمفاعيل والبدل وسواها (٦٧).

واللافت للانتباه أن الاتجاه الوظيفي إنما يقوم على توخي المعاني النحوية، لا الوظائف المعجمية والدلالية كما ذهب إلى ذلك بعض اللغويين المحدثين العرب (٦٨). ذلك أنه لا يصح الاكتفاء بالقول في حق كلمة ما وارادة ضمن تركيب ما إنها مضاف، أو اسم إشارة، أو ضمير. لأن الاختصار على ذلك لا يفصح عن الوظيفة النحوية التي تؤديها تلك الكلمة في ذلك التركيب. يؤيد ذلك قول لـ "ابن هشام" مؤداه: "وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء. لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً (٦٩). فالاختصار في الكلام على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب" (٧٠). ومن ثم فإن الاختصار في التحليل الوظيفي (الإعراب) لعنصر المبتدأ، أو اسم الناسخ على الذكر بأنه مسند إليه، ولعنصر

الخبر على أنه مسند (٧١) ليس انتحاء وظيفياً، ولا يحقق غرض النحو الذي هو انتحاء سمت كلام العرب.

ويحق لنا أن نتساءل: ما الذي يضير مع ذلك الانتحاء في التحليل الوظيفي لعنصري الجملة الاسمية الذي سلفت الإشارة إليه؟ فهل أهمل النحاة مع ذلك التحليل الوظيفي للمسند إليه والمسند في مثل الجملة الاسمية المنسوخة (إن الله غفور) (البقرة/١٧٣). حين أعربوا لفظ الجلالة "الله" اسماً للناسخ "إن"، و"غفور" خبراً له، هل أهملوا المعنى الذي يحيل إليه هذا العنصر الإضافي في الناسخ "إن"؟ ألم نرهم قد بينوا أن لهذا العامل "إن" زيادة على عمله المتمثل في نصب المسند إليه وظيفية أخرى هي التوكيد ولم يغفلوها. ثم إن المتلقي إذا لم يعرف ويدرك عمل "إن" كيف يتسنى له أن ينطق المسند إليه "الله" منصوباً؟ أهو سليقي؟

كان يمكن أن نقبل مثل ذلك التحليل الوظيفي الذي يكتفي فيه بتعيين المسند إليه والمسند في الجملة وكذا في الوحدة الإسنادية العربية بقبول حسن لو كنا ننطق بهذه التراكيب الإسنادية سليقة لا صنعة. ولكن لما لم يكن ذلك كذلك لم نر أصوب مما ذهب إليه نحائنا الأصلاء الذين ما فعلوا ذلك إلا من أجل غير السليقيين ليلحقوا بأولئك السليقيين العرب فيتكلمون على سمت كلامهم.

ولذا حرص النحويون العرب على أن يكون ذكر الوظائف النحوية جزءاً من التحليل اللغوي إن لم يكن جوهره.

ويسمى النحاة المسند في الجملة الفعلية فعلاً، ولم ينصوا على وظيفته التركيبية (٧٢). لأنهم ذكروا في قواعدهم أن الفعل لا يقوم إلا بوظيفة المسند في هذه الجملة الفعلية (٧٣). فقالوا: "الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه" (٧٤).

إن التقسيم الثنائي للجملة في اللغة العربية إلى جملة فعلية وجملة اسمية ينبع من تصوير النحاة للواقع اللغوي ومختلف الإمكانيات التعبيرية فيه. وإذا كان بعض كليلي النظر رأوا أنه تقسيم شكلي لا يعبر عن العلاقة الموجودة بين المسند والمسند إليه، ولا يكثرث بالوظيفة التي يمكن أن يؤديها كل منهما في حالات تنوعهما من حيث المعنى النحوي، فلقد أحسن صنعاً أستاذنا الفاضل الدكتور "جعفر دك الباب"

حين أوضح الفرق الذي بين بنية الجملة الفعلية وبنية الجملة الاسمية، انطلاقاً من التمييز بين البنية النحوية الساكنة، والبنية الإخبارية المتغيرة اللتين تفتن لهما "سيبويه"، ليكون بذلك قد كفانا عناء الرد على أولئك الباحثين المحدثين الذين استغربوا تغيير تسمية الجملة الفعلية من نحو "نجح المجتهد" إلى جملة اسمية من نحو "المجتهد نجح" لمجرد تغيير مرتبة المسند إليه فيها بتصدره إياها. حيث رأى أولئك الباحثون أن مثل تلك الجملة "المجتهد نجح" يجب أن تبقى فعلية على الرغم من احتلال المسند إليه فيها موقع الصدارة. وأساس ذلك أن الجملتين المذكورتين تتألفان من العنصرين الإسناديين نفسيهما، وتؤديان المعنى نفسه (٧٥).

ويرون أن النحاة وبخاصة البصريين منهم يحرمون أن يكون المتقدم (لفظ المسند إليه) في مثل الجملة "المجتهد نجح" هو الفاعل (٧٦). لقد التبتت على أولئك الباحثين الخصائص اللغوية للجملة العربية فذهبوا. إلى أن حكم النحاة على تلك الجملة إن هو إلا وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة، ينبغي لنا أن نتحرر منه. لأنه ليس مما يصح به أسلوب أو يزيّف. ومنه فإن تقديم وتأخير المسند إليه عن المسند (الفعل) في اللغة العربية سواء. ومرد ذلك إلى أن العربية لغة تمنح أهلها سعة وحرية في تأليف الجملة.

والحق إن تصنيف الجملة المفضي إلى الجملتين المذكورتين ليس صنعة نحوية متكلفة ابتدعها نحائنا الأفاضل، وإنما هو تصنيف يتماشى وطبيعة التركيب الإسنادي في اللغة العربية، مرجعه إلى الخصائص البنوية لبنية الجملة العربية، ينطلق فيه أساساً من التمييز بين مفهومين قواعديين يتمثلان في الفاعل والمبتدأ اللذين يختلف دورهما الوظيفي في التركيب الإسنادي المفيد لاختلاف موقعهما. فليس سواء تقديم وتأخير المسند إليه عن المسند (الفعل) في الجملة الفعلية أو الوحدة الإسنادية الفعلية. ذلك أن الجملة التي تبتدئ بفعل من نحو "نجح المجتهد" هي في المستوى النحوي الساكن جملة لا يميز في بنيتها جزآن (عنصران) منفصلان عن بعضهما أي لا يمكن أن نميز فيها بين موضوع ومحمول الكلام حسب السياق، إذ إنها تتألف من وحدة لا انفصال فيها بين الفعل وفاعله (٧٧)، أو مرفوعه الذي يليه. لأنهما بمثابة

الكلمة الواحدة التي لا نستطيع أن نفصل بين جزئيهما ، لشدة الترابط والتماسك بين المسند والمسند إليه(٧٨). فالفاعل يندمج في الفعل "لأن الأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزم منه"(٧٩).

وهذه الجملة في المستوى الإخباري المتغير لا تخضع للتقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق. وأساس ذلك أن المسند إليه(الفاعل) الذي هو "المجتهد" في تلك الجملة لا يمكن أن يكون نقطة ابتداء(٨٠). لأن "الفاعل ما كان المسند إليه من فعل وشبهه مقدماً عليه أبداً"(٨١). من منطلق كون الفعل عاملاً في الفاعل فيكون حقه التقديم(٨٢). ولأن رتبة الفاعل التأخر عن فعله وهي الرتبة المحفوظة.

ولهذا السبب دعا النحاة المسند إليه حين يلي الفعل فاعلاً أو نائب فاعل، ولم يدعوه مبتدأً. واللافت للانتباه أن هذه الجملة في مثل هذه الحال يسجل أنها حاملة خبراً ابتدائياً، فهي توليدية. إذ إن الفعل(ولهذا السبب دعا النحاة المسند) فيها لم يذكر أمام السامع من قبل في السياق الكلامي. لذلك يحتاج هذا السامع بالضرورة أن نذكر له بعد الفعل "نجح" اسماً ظاهراً مثل "المجتهد" يكون تابعاً من الناحية النحوية له أي للفعل "نجح" وهو عامل الرفع فيه.

وما يدل على أن هذا الفاعل "المجتهد" لا يؤثر في الفعل الذي سبقه من حيث المطابقة معه في الأفراد والتثنية والجمع هو أن صيغة هذا الفعل تبقى هي الصيغة الأصلية نفسها في الماضي والمضارع المسندين إلى ضمير الغائب المفرد. سواء أكان الفاعل الذي يليها مفرداً، أم مثني، أم جمعاً فنقول: نجح المجتهد، نجح المجتهدان، نجح المجتهدون، ينجح المجتهد، ينجح المجتهدان، ينجح المجتهدون. "وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك. لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالاً أبواك وقالوا قومك. فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا"(٨٣) ذلك أن الفعل ليس في حاجة مسيسة إلى علامة تشبية أو جمع، لأن الفاعل نفسه يغني عن ذلك إلا في لهجة طيء وأزد. وهنا نسوق قولاً لسيبويه مؤداه: "واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك فشبها هذا بالتاء التي يظهرونها في" قالت فلانة" وكانهم أرادوا

أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة" (٨٤).

بينما الجملة المبتدأة باسم أسند إليه فعل من نحو: "المجتهد نجح" تعد جملة اسمية مركبة محولة لأنها في المستوى النحوي الساكن تتركب من جزأين منفصلين نحويًا عن بعضهما البعض. وهي في المستوى الإخباري المتغير يمكن أن تقبل التقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق. لأن المسند إليه "المجتهد" الفاعل المنطقي أو المعنوي خارج السياق الذي يخبر عن معلوم بالنسبة إلى السامع في هذه الجملة يمكن أن يكون أساس الكلام أو ما يخبر به المتكلم عن نقطة الابتداء في الكلام (٨٥). ولما كان المسند (الفعل) الذي ولي الاسم (المسند إليه) (المجتهد) يعبر عن معلوم لأنه ذكر أمام السامع من قبل في سياق الكلام، وجدنا النحاة يطلقون على المسند إليه حين يسبق الفعل مبتدأ وليس فاعلاً أو نائب فاعل. ذلك "أنك لو قدمت الفاعل (٨٦) فقلت "زيد قام (٨٧) لم يبق فاعلاً، (...). إنما كان مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل" (٨٨). حيث يسجل أن المبتدأ يؤثر في الفعل الذي يليه ويسند إليه (٨٩) من حيث ضرورة المطابقة معه في الأفراد والتثنية والجمع فنقول: المجتهد نجح، المجتهدان نجحاً، المجتهدون نجحوا (٩٠)، المجتهد ينجح، المجتهدان ينجحان، المجتهدون ينجحون.

ولو كان يصح تقديم الفاعل لصح أن نقول: المجتهدان نجح، المجتهدون نجح، لأن أصل الجملتين: نجح المجتهدان، نجح المجتهدون. ومثل ما لا يمكن أن نقدم المسند إليه في الجملة الوصفية (٩١) من نحو أنجح المجتهدان؟ ونقول: المجتهدان أنجح؟ لا يمكن تأخير المسند (الفعل) في الجملة الفعلية من نحو: نجح المجتهدان، ونقول: المجتهدان نجح لأن الصفات (٩٢) محمولة على الأفعال من حيث إنها لا تطابق الفاعل أفراداً وتثنية وجمعاً. وذلك في صحيح أقيسة العرب.

ولقد نص "سيبويه" على وجوب إظهار الضمير في الفعل إذا سبقه فاعل معنى مثنى كان أم جمعاً، على ألا يكون هذا الضمير البارز في الفاعل المعنوي المفرد من نحو الجملة: "المجتهد نجح". و"إن قال قائل لم لم يجعل للضمير الواحد علامة (٩٣)، وجعل للثنتين والجماعة علامة؟ قيل له: معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه

وقد يخلو من الاثنين والجماعة. فلذلك جعل لهما علامة لتلا يقع لبس. واكتفى بما تقدم في العقل من حاجة الفعل والفاعل إلى علاقة ظاهرة" (٩٤).

وإذ يكاد إجلاؤنا الفرق الذي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية الذي ذهب بعضهم إلى أن لا فرق بينهما لا يقنع فريقاً من الباحثين الذين رأوا أن مثل جملة "المجتهد نجح"، لا تعد عند النحاة جملة فعلية لا لشيء إلا لأن الفاعل فيها قد تقدم فعله. وإذا تقدم فهو مبتدأ. لم يقتنع هذا الفريق لأنه رأى أن "الأخضش" والكوفيين قد ثاروا قبله على هذه القاعدة، وصنفوا مثل تلك الجملة في دائرة الجملة الفعلية فاعلها تقدم على فعلها وذهبوا إلى أنه ما منع النحاة أن يبقوا الفاعل المتقدم على فعله فاعلاً ما دامت دلالاته على الفاعلية هي الأصل، وأن الفعل لم يسند إلا إليه لأنه محدث به. إن هذا الرأي كان يمكن أن يكون صائباً مقبولاً لو تعلق الأمر بصورة من صور الجملة الاسمية (٩٥)، لأنه "إذا كان الكوفيون يرون جواز تقدم الفاعل على فعله، ولا يمنعون أن يكون الفاعل المقدم مثلى أو جمعاً، والفعل خالياً مما يدل على التثنية أو الجمع" (٩٦)، فإن الاستعمال اللغوي لا يؤيد ما ذهبوا إليه. لأن تقديم المسند إليه (الفاعل) يؤدي إلى تكوين تراكيب صورها ممنوعة لغوياً، تسفر عن غطائها النماذج الآتية: المجتهدان قام، المجتهدون قام، المجتهدتان قامت، المجتهدات قامت. ذلك أن حذاق النحاة العرب ذهبوا إلى أن الاسم الذي هو فاعل في المعنى المنطقي والمعنوي إذا تقدم على الفعل صار في الوظيفة مبتدأ (٩٧) لأنه يغدو مركز الإخبار، فيصبح الأهم في التركيب. ويحمل معنى الابتداء على الرغم من أنه يظل محتفظاً بشيء من معنى الفاعلية. حيث إن الضمير يعود إليه من موقع الفاعل. غير أن شأن هذا الرأي يتضاءل عند التأمل في المعنى وأحوال التراكيب.

بيان ذلك أن مثل الجملة "أنا نجحت" التي لا يعد الضمير المنفصل فيها "أنا" إلا مبتدأ عند جميع النحاة لأن الضمير المتصل "ت" وقع موقع الفاعل على الرغم من أن دلالة الضميرين واحدة. فإذا قلنا "المجتهد نجح" ألم يجر المسند إليه "المجتهد" مجرى الضمير المنفصل "أنا" في الجملة السابقة، ومن ثم يجب أن يكون مبتدأ؟ فهو فاعل في المعنى، وليس فاعلاً في الصنعة (٩٨). شأنه شأن نائب الفاعل الوارد في الجملة

"كوفئ المجتهد" (المجتهد). وهو مرفوع على الرغم من أنه يحمل معنى المفعولية بوصفه مفعولاً به في المعنى المنطقي (٩٩) ثم إن الذي يدلنا على أن "المجتهد" في جملة "المجتهد نجح" ليس فاعلاً، وإن أسند إليه الفعل في المعنى، هو أننا نراه في مثل التراكيب الإسنادية الآتي ذكرها قد حدث منه الفعل ولا يعد في التحليل الوظيفي فاعلاً باتفاق النحاة. وهذه التراكيب هي:

(أ) رأيت المجتهد قد نجح.

(ب) التقيت بالمجتهد ينتظر صديقه.

(ج) هذا المجتهد يواصل نشاطه.

(د) إن المجتهد نجح بتفوق.

حيث يلاحظ أن "المجتهد" هو الفاعل في المعنى في هذه الجمل جميعها. غير أنه عند الإعراب يعرب مفعولاً به في الجملة الأولى، ويعرب اسماً مجروراً في الجملة الثانية، ويعرب نعتاً لأن المشتق المعرف بعد اسم الإشارة يعرب نعتاً، أو بدلاً في الجملة الثالثة، ويعرب اسم "إن" في الجملة الرابعة. وأساس ذلك "أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل ما كان فاعلاً في المعنى، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله" (١٠٠).

إن النحاة لا ينظرون إلى المعنى فقط في تحديد الوظيفة الإعرابية، وإلا لما كان لهم مسوغ في تسمية وظائف نحوية كثيرة تتضمن معنى الفاعل من مثل أسماء الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، والأحرف المشبهة بالفعل إذا كانت أخبارها أفعالاً (١٠١) أي وحدات إسنادية.

ونستطيع أن نعرض مثالين يكون فيهما اللفظ فاعلاً في المعنى ولكنه اسم للناسخ في الصناعة النحوية.

المثال الأول: كاد المجتهد ينهي بحثه. فالمجتهد يعرب اسم "كاد" على الرغم من أنه في المعنى فاعل.

والمثال الثاني: كان المجتهد يطيل السهر. فالمجتهد يعرب اسم "كان" على الرغم من أنه في المعنى فاعل. ذلك أن ثمة فرقاً بين الفاعل بمعناه النحوي. والفاعل

بمعناه المنطقي أو العقلي(١٠٢).

ويحسن بنا ههنا أن نلفت الانتباه إلى أن ثمة فرقاً بين المسند إليه النحوي والمسند إليه المنطقي. فالمسند إليه النحوي يمثل البنية الظاهرة أو بنية السطح. أما المسند إليه المنطقي فيمثل بنية العمق أو البنية المقدره. ومن ثم يقدر النحويون العرب أن نائب الفاعل إن هو إلا مفعول به في المعنى. ويرون أن المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى ليس فاعلاً نحويًا.

فإذا كان "المجتهد" في هذه الجمل قد سبق إليه معنى المفعولية، أو الجر، أو النعت، أو اسم أن في الفعل الآخر، فإنه في نحو الجملة "المجتهد نجح" قد سبق إليه معنى الابتداء. فلا يكون فاعلاً للفعل بعده هنا مثل ما لم يكن فاعلاً للفعل بعده هناك. فالمبتدأ في الجملة الاسمية المركبة "المجتهد نجح" هو في حقيقته مبتدأ محول عن اسم تابع للفعل. لذلك لما كان هذا المبتدأ باقياً محتفظاً بشبه معنوي، أي يحتفظ بشيء من معنى الفاعلية، لأن الضمير يعود عليه من موقع الفاعل، بذلك الاسم (الفاعل) أوقع بعضهم في الوهم فظنوا أن المبتدأ المحول عن فاعل يظل فاعلاً (١٠٣). ولو كان هذا الزعم صحيحاً لظل المبتدأ المحول عن مفعول به مفعولاً به، والمحول عن مضاف إليه مضافاً إليه، والمحول عن اسم مجرور اسماً مجروراً بالحرف. و الالفت للانتباه أن المبتدأ المحول يأتي خبره وحدة إسنادية.

ويسجل أن في هذا المسند (الخبر) ضميراً عائداً على هذا المبتدأ. الذي يجب تقديمه لأنه لم يكن مبتدأ إلا بعد تحويله عن موضعه السابق بالتقديم. فلو تأخر كان ذلك معارضاً للتحويل الذي صار به مبتدأ بعد أن كان عنصراً آخر في الجملة (١٠٤). وهذا المبتدأ يمنع تأخيره لأنه حين تأخيره تصير الجملة فعلية بسيطة. وما يؤيد أن مثل تلك الجملة اسمية مركبة قول لـ"ابن هشام" ابرز فيه خصيصة الاسم الإسنادية مؤدى هذا القول: "الإسناد إليه وهو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة. سواء كان المسند فعلاً أم اسماً أم جملة(١٠٥) فالفعل كقام زيد. ف(قام) فعل مسند، و(زيد) اسم مسند إليه. والاسم نحو(زيد أخوك). ف(الأخ) مسند، و(زيد) اسم مسند إليه.

والجملة نحو (أنا قمت)، ف(قام) فعل مسند إلى التاء، و(قام والتاء)(١٠٦) جملة مسندة إلى(أنا)(١٠٧). واللافت للانتباه أن لهذا الضمير الموجود في الفعل تأثيراً بالغة أهميته يتمثل في زيادة التمكين والتوكيد. فكأنه تكرر للمسند إليه. وليس ثمة شيء كالتكرار أعلق بمعنى التوكيد. يعزز ذلك قول لصاحب الإشارات والتبیهات من الأهمية بمكان سوقه جاء فيه: "من فوائد تقديم المسند إليه إذا كان المسند ذا ضمير له أن يقرر الحكم في ذهن السامع ويؤكد بسبب تكراره. سواء كان اسماً ظاهراً نحو: زيد ركب، فإنه كرر معناه ظاهراً ومضمراً مستتراً، أو ضمير المتكلم نحو: أنا ركبت كرر متصلاً ومنفصلاً، أو ضمير المخاطب نحو أنت ركبت كرر، متصلاً ومنفصلاً، وكذلك هو ركب"(١٠٨).

وقد رأى الأستاذ "علي الجارم" أن العربي لو كان يخبر بتقديم الفاعل لقال "أنا قام" و"أنت قام"(١٠٩). وحتى يجلو الأمر أكثر نورد قولاً عرض فيه "الجرجاني" لمعنى الابتداء في مثل هذا الوضع النحوي جاء فيه: "فإذا قلت عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه(١١٠). فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام أو قلت خرج، أو قلت قدم فقد علم ما جئت به. وقد وطأت له، وقدّمت الإعلام به فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيء له المطمئن إليه. وذلك - لا محالة - أشد لثبوته وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق(١١١). ويتضح معنى الابتداء أكثر في الاسم المحول عن موقعه حين يتصل به كلام يفصل بينه وبين الفعل في نحو الجملة المركبة "صديقك الذي كنت تحدثني عن أخلاقه الكريمة قد وصل" حيث لا يذهب اعتقاد السامع ابتداء في هذا الاسم "صديقك" إلا أنه مبتدأ محتاج إلى خبر. حتى إذا تلقى الخبر بالوحدة الإسنادية المؤلفة من الفعل الماضي "وصل"، والفعل المتمثل في الضمير المستتر استأنس إلى ذلك. ثم إنه لما كان الفعل والمبتدأ هما العاملين في الفاعل، والخبر كان حقهما التقديم ولهذا انبثت الجملة العربية على شكلين: جملة اسمية تتألف من مسند إليه + مسند، وجملة فعلية تتألف من مسند + مسند إليه. ويسجل أن الجملة الفعلية من مثل: "نجح المجتهد" هي جملة مغلقة لا حذف فيها، على حين تعد الجملة الاسمية من مثل

"المجتهد نجح" غير مغلقة نحويًا. وذلك لاحتمال أن يكون الناجح غير المجتهد، كأن يكون أخاه. فنقول: "المجتهد نجح أخوه" مما يعني أن لهذه الجملة الاسمية "المجتد نجح" عنصراً ثالثاً. ومن ثم فهي ليست مساوية للجملة الفعلية "نجح المجتهد" (١١٢). ويذهب الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" إلى أن مثل هذه الجملة الاسمية "المجتهد ينجح" جاء المبتدأ فيها مرفوعاً، ولا شيء قبله يمكن حذفه. فإذا حذف هو نفسه (١١٣) أصبحت الجملة "ينجح المجتهد". أي أن هذه الجملة الاسمية مكونة من ثلاثة عناصر سطحية هي المبتدأ، والفعل المضارع، وفاعله المستتر الذي يعود على المبتدأ (هو).

ورأى أن العامل في كلمة "المجتهد" معنى مستتر فيه اصطلاح على تسمية بالابتداء ويتبدى ذلك حين المقابلة بين الخانات المؤثرة في المبتدأ في الجدول التالي:

| العلة (العامل) | المسند إليه | المسند |
|----------------|-------------|--------|
| • | المجتهد | ينجح |
| إن | المجتهد | ينجح |
| كاد | المجنهد | ينجح |

حيث إن الذي يقابل "إن" و"كاد" في التأثير على المبتدأ عنصر محذوف (١١٤) هو الابتداء.

وحتى أصحاب تحليل الجملة إلى مؤلفاتها المباشرة يذهبون إلى أن الجملة "المجتهد ينال الجائزة" تقطع إلى المؤلفين المباشرين: "المجتهد" و"ينال الجائزة". ثم إن المخطط الذي اقترحه "تشومسكي" المعروف بالمشجر الذي يمثل الوجه الآخر لطريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة (١١٥). وهو التحقيق البياني للتحليل إلى المؤلفات المباشرة (١١٦). فالجملة المذكورة تتشكل مركبياً من مؤلفين مباشرين: مركب اسمي "المجتهد" الذي يشغل وظيفة المسند إليه (المبتدأ)، ومركب فعلي قوامه الفعل "ينال" وفاعله الذي لا ينفك عنه المحذوف من البنية السطحية وهو الضمير المنفصل "هو"، والمفعول به "الجائزة". وهذا المركب الفعلي يشغل وظيفة المسند (الخبر). عن طريق ضم أحدهما إلى الآخر في علاقة تلازمية معطين للجملة.

يسجل أن شكلها النهائي هو:

البنية التركيبية:

مؤلف مباشر أول (مسند إليه) ← (المجتهد)

مباشر ثان (مسند) ← (ينال الجائزة)

وهذه الجملة لا تطابق الجملة " ينال المجتهد الجائزة " لاختلافهما تركيبياً.

ويتمثل الفرق بين الجملتين في كون الجملة الأولى "المجتهد ينال الجائزة" بناء دخولياً لأن لأحد مؤلفيها المباشرين التوزيع نفسه وهو "ينال الجائزة" في حين أن الثانية وهي "ينال المجتهد الجائزة" خروجية لعدم وجود توزيع لها من مؤلفيها المباشرين.

ودخولية الجملة الأولى يجعل من المركب الاسمي "المجتهد" المتقدم على الفعل عنصراً اختيارياً يمكن الاستغناء عنه. أما خروجية الجملة الثانية فتجعل من المركب الاسمي "المجتهد" الموالي للفعل مؤلفاً مباشراً ضرورياً يرتبط بالمؤلف المباشر الآخر (المركب الفعلي المنقطع) ارتباطاً تبادلياً يجعل كلاً منهما يقتضي الآخر. ذلك أن "عناصر البناء الخرجي من حيث إنها ضرورية لوجود هذا البناء لا يمكن إلا أن تكون في علاقة استلزام تبادلي" (١١٧).

ويلاحظ أنه لا يمكن الاستغناء عن المركب الاسمي الموالي للفعل. إذ إن حذفه لا يسمح بمعرفة الشخص الذي ينسب إليه الفعل أهو مفرد أم مثنى أم جمع ؟ فلو استغنينا عن المركب الاسمي الأول " المجتهد " في الجمل الآتية:

١ - ينال المجتهد الجائزة.

٢- ينال المجتهدان الجائزة.

٣- ينال المجتهدون الجائزة.

لحصلنا على شكل واحد هو: "ينال الجائزة" خال من الضمير العائد ، وبالتالي لا تحتوي على ما يدل على المسند إليه ، أو المخبر عنه من الناحية الدلالية المنطقية. وهو ما يجعل منه مجرد مركب فعلي لا ملفوظاً مستقلاً. ولا يصبح الشكل ملفوظاً مستقلاً إلا إذا "تعلق الأمر بجملة أو جمل سابقة تضمنت شخصاً ترجع إليه" (١١٨).

فمن الناحية الوظيفية يشغل المركب الاسمي المقحم وظيفة المسند إليه. بينما يشغل المركب الفعلي المنقطع "ينال الجائزة" وظيفة المسند، من حيث إن المسند ينطبق في الجملة العادية على كل ما ليس مسنداً (١١٩) ومن الناحية الدلالية المنطقية أو الإخبارية إذا كانت الجملة تشتمل على عنصرين اثنين فقط: محدث عنه أو مخبر عنه، وحديث أو خبر، فإن المركب الاسمي "المجتهد" يمثل فيها المحدث عنه أو المخبر عنه.

والمركب الفعلي المنقطع "ينال الجائزة" يمثل الحديث أو الخبر. وهذا يعني أن للجملة "ينال المجتهد الجائزة" وحدتين إخباريتين، أي جزأين اثنين هما مؤلفاها المباشران على المستوى التركيبي. وهذا كما يأتي:

المجتهد (مؤلف مباشر) + ينال الجائزة (مؤلف مباشر)

والذي يطمأن إليه هو أن التحويل في الجملتين السالفتي الذكر "المجتهد ينجح" و"المجتهد ينال الجائزة" هو تحويل بالاستبدال وليس تحويلاً بتقديم المبتدأ.

ويخصوص التصنيف الثنائي للجملة العربية فإن الذي يطمأن إليه هو أنه ينبغي أن يتم على أساس أهم ركن في الإسناد وهو المسند لأنه الخبر الذي لا تتم الفائدة بدونه. وفيه تقع الصناعات العجيبة كما قال الجرجاني (١٢٠). من حيث موقعه ونوع الكلمة التي تقوم بوظيفته، ومن حيث دلالاته. فإذا كان المسند متأخراً عن المسند إليه فالجملة اسمية أي كان نوع الكلمة التي تقع مسنداً.

و"عبد القاهر الجرجاني" في معرض حديثه عن طرائق تأليف الجمل رأى أنها لا تخرج عن أصليين أحدهما مبتدأ تقدم أو تأخر أسند إليه خبر، وثانيهما فاعل مسند إليه يتقدمه فعل في البناء النحوي القاعدي. ولا يجوز تأخير الفعل عن فاعله كما جاز تأخير المبتدأ عن خبره، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل (١٢١).

وإذا تقدم المسند، وكان دالاً على الحدث والحدوث أي فعلاً أو دالاً على الثبوت والدوام. أي وصفاً (١٢٢) عاملاً أسند إلى الفاعل الموجود في الجملة نفسها (١٢٣) كانت الجملة فعلية. وهذا هو الرأي السائد لأنه اطراد في التراكيب الإسنادية التامة في اللغة العربية. ف"المتبني" - وهو من هو - لم يوظف الصنف المختلف عليه.

ثانياً - مفهوم الوحدة الإسنادية :

قبل تقديم تعريف الوحدة الإسنادية يحسن بنا أن نسوق التعريف الذي أورده "أحمد خالد" لمصطلح (clause)(proposition) عند اللسانياتيين (١٢٤) الغربيين الذي مفاده أنها "وحدة بنائية إخبارية يعبر بها الإنسان عن حدث أو موقف يعيشه، بخالجه وجدانه وباطنه، يتفاعل معه ويخامر ذهنه. إنها بيان رأي أو حكم أو انطباع أو إحساس أو طلب أو أمر أو استفهام أو تعجب. وتكون الوحدة البيانية جزءاً من الجملة كما قد تكون جملة كاملة.

وتتألف الوحدة البيانية من عنصرين أساسيين هما الفاعل (sujet) والفعل (prédicat) الذي قد يعوض بالاسم وتتشأ عنهما علاقة ترابط وبيان أو إستناد يسميها اللسانيون (١٢٥) الغربيون رأياً أو حكماً (jugemen). " (١٢٦) فالوحدة الإسنادية (البيانية) حسب هذا الحد تتألف من مسند إليه ومسند (sujet Prédicat).

ويسجل أن هذين الركنين الأساسيين في بناء الوحدة الإسنادية قد يضاف إليهما متممات في نحو الوحدة الإسنادية الآتي ذكرها: أرى أنك تفهم je vois que vous comprenez" (١٢٧).

فالوحدة الإسنادية هي تركيب إسنادي أساسي وقاعدي في بناء اللغة العربية ونسجها (١٢٨) عماده المسند والمسند إليه اللذان يلاحظ أن بينهما رابطة إسنادية معنوية تسمى الإسناد، تجعل كلاً من الركنين المشار إليهما متعلقاً بالآخر. سواء أكان ذلك التعلق والاتلاف بين الاسم والاسم أو بين الاسم والفعل فيحصل بتكاملهما وبتزاورجهما علاقة بيان تؤديها هذه البنية القاعدية الصغرى للغة ذات الشكل الثنائي، ذلك أن أصغر وحدة إسنادية تحمل معنى وتبلغ فائدة لا يمكن أن يتجاوز تحليلها إلى أقل من العنصرين المذكورين". ومفهوم الوحدة البيانية (proposition) بعنصرها الفاعل + الفعل (sujet+prédicat) عند النحاة الغربيين يطابق مفهوم مصطلح "الوحدة الإسنادية" (فعل + فاعل) أو (المبتدأ + خبر) الذي أقترحه بسند عربي صحيح في الرؤية الجديدة لتحليل الجمل العربية وإعرابها" (١٢٩). وقد سمي سيبويه الوحدة الإسنادية "المسند والمسند إليه".

وذهب بعضهم إلى أن هذه الوحدة الإسنادية من أقدم التشكيلات البنوية إذا كانت اسمية(١٣٠).

والأستاذ "أحمد خالد" لا يشترط في الوحدة الإسنادية أن تستوي في معناها وأن تكون مستقلة عما قبلها وبعدها ، ويرى أنها إذا كانت مستقلة بنوياً بذاتها مستوفاة معنى يحسن السكوت عليه عدت جملة بسيطة مستقلة:(١٣١) حيث يقول: "فإذا لم تكن حاكمة ولا محكومة اعتبرت الوحدة الإسنادية مرادفة للجملة البسيطة المستقلة" (١٣٢) انطلاقاً من أن الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه غانياً عن غيره(١٣٣).

ويرى أنها إذا كانت جزءاً من بناء أوسع لا يمكن أن تسمى جملة لارتباطها بما قبلها أو بما بعدها(١٣٤) ، ومن ثم فلا تعد إلا وحدة إسنادية ذات وظيفة معينة(١٣٥). لذلك وجدناه حين التطبيق يخلط بين الوحدة الإسنادية والجملة. وفهمنا من كلامه وتمثيله أن كون التركيب الإسنادي جملة أو وحدة إسنادية ليس بالصفة الثابتة فيه. وإنما هي حالة قد تتوفر في سياق وتعدم في آخر. ونحن نخالفه هذا الفهم ، ونرى أن التركيب الإسنادي الذي يرتبط بتركيب سابق أو لاحق هو وحده الذي يطلق عليه مصطلح "الوحدة الإسنادية" لأن الوحدة الإسنادية لاتستقل بالمعنى بذاتها ، وإنما تعتمد على غيرها. ووظيفتها إذن تتمثل في المساعدة على أداء المعنى وإتمامه ، ونكون بذلك قد ارتضينا تعريف الدكتور "محمد أحمد نحلة" للجملة الفرعية(١٣٦) وتعريف "محمد الشاوش" لشبه الجملة(١٣٧) تعريفاً للوحدة الإسنادية ، ذلك أن مفهوم (proposition) في الفرنسية و (clause) في الإنجليزية يتناسب مع هذا المنزع ؛. حيث إن الوحدة الإسنادية جنس تركيبى لا تنفرد به اللغة العربية ، فهو متواجد في جميع اللغات.

وقد اهتمت به اللسانيات الحديثة في الدراسة البنوية الوصفية للجمل وتحليلها النحوي (syntaxe analyse structurale et logique)(١٣٨). ولقد أكد اللسانياتي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية" على تلاقي اللغة العربية مع غيرها من اللغات على الرغم من خصوصيتها في معرض رده على

المفكرين من الباحثين المجددين "نظرية العامل" فقال " ليست العربية كما يدعي بعض اللغويين العرب لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية " التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل اللغة العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشارك معها في عدد من الخصائص الصوتية والتركييبية والدلالية وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها عربية تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات وإنما توجد في بعض اللغات.

ومثال التلاقي التركيب: مسند إليه ومسند (sujet, prédicat) وهو الجنس اللغوي النوعي القاعدي المشترك بين جميع أصناف الجمل(١٣٩).

أما التركيب الإسنادي المستقل مبني ومعنى فأولى له ثم أولى له أن يسمى جملة لا وحدة إسنادية. وأساس ذلك أن " الأصل في الجملة أن تكون مستقلة لاتقدر بمفرد (١٤٠) فتكون جزءاً لما قبلها(١٤١).

وهكذا يكون معيار الاستقلال وعدمه هو المميز بين الوحدة الإسنادية والجملة، لأن تعدد المصطلح للمسمى الواحد مدعاة هذا الاضطراب وهذا الخلط المسجلين، ولا مبرر له بوصفه لا يعين على إزالة اللبس الذي بين المصطلحين، ثم إننا بتوحيد مفهوم الجملة البسيطة مع مفهوم الوحدة الإسنادية نكون قد استمرنا فيما وقع فيه النحاة القدامى من الخلط، وساعتئذ ماذا عساه أن يفيدنا تدقيقنا لتعريف الجملة الذي قصرناه على التركيب الإسنادي المستقل إذا كنا حين نأتي إلى الوحدة الإسنادية فلا نكون دقيقين معها نرتضيها للتركيب الإسنادي المستقل وللتركيب الإسنادي غير المستقل.

أنواع الوحدة الإسنادية:

تقسم الوحدة الإسنادية من حيث البساطة والتركيب إلى قسمين:

١- الوحدة الإسنادية البسيطة:

وهي التركيب المتضمن مسنداً ومسنداً إليه يردان مفردين:(١٤٢) أي غير مركبين، ولا يكونان معنى مستقلاً(١٤٣). وهذا في أقصر صورها(١٤٤). فهي من

حيث البنية الشكلية مثل الجملة البسيطة تنتهي حدودها في إطار المسند والمسند إليه لفظاً أو تقديرأً. وقد تأتي الوحدة الإسنادية البسيطة فعلية أو اسمية، ونقف على مثالين لها في الآيتين الكريمتين:

المثال الأول:

قال تعالى: (قال هي عصاي)(طه/١٨) ذلك أن التركيب الإسنادي (هي عصاي) وحدة إسنادية اسمية بسيطة مركبة من المسند إليه (هي) الذي يسمى مبتدأ، ومن المسند(الخبر) عصاي وعد هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه لا يستقل بنفسه لارتباطه بالتركيب الإسنادي السابق "قال". و يسجل أن هذه الوحدة الإسنادية قد أدت وظيفة المفعول به (مقول القول).

المثال الثاني:

ويتعلق بالوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة قال تعالى: (وجاءوا أباهم عشاء يبكون)(يوسف/١٦). فهذه الآية اشتملت على وحدة إسنادية فعلية بسيطة "هي" يبكون المؤلفة من المسند الفعل المضارع "يبكي" والمسند إليه (الفاعل المتمثل في واو الجماعة). ونسمي هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه لا يتوفر على شرط الاستقلال، حيث إن هذه الوحدة الإسنادية تأخذ إعراب المفرد وتقوم بوظيفة الحال (١٤٥).

وسمي وحدة إسنادية بسيطة لأنه ينهض على دعامتين أساسيتين ممثلتين في الفعل والفاعل اللذين جاءا مفردين لا مركبين. أما التركيب الإسنادي المبتدأ به هذه الجملة المركبة في هذه الآية: "وجاءوا أباهم عشاء" فيعد جملة فعلية بسيطة. وإذا كانت أسماء الأفعال التي يعدها ابن جني جملاً (١٤٦) مفيدة ويعدها اللسانياتون الغرييون(كلمات جمل (mots/ phrases)) أو جميلات "phrasillons" لكونها - في نظرهم - تؤدي المعاني نفسها التي تؤديها الجمل، فإننا نطمئن إلى أن أسماء الأفعال هذه تسمى جملاً بسيطة فقط إذا كانت غير واردة ضمن تركيب أوسع نحو اسم فعل الأمر الذي نقف عليه في قوله تعالى (عليكم أنفسكم)(المائدة/ ١٠٥) ذلك أن التركيب "عليكم" اسم فعل أمر معناه "الزموا". إذ إن النحاة العرب أدركوا أن خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر باطن في ضوئه يتحدد

المعنى الوظيفي لعناصر التركيب. لأن تفسير المعنى معتمد على تركيب مقدر (١٤٧). فهو جملة فعلية بسيطة دعامتها فعل الأمر "الزم"، والفاعل "واو الجماعة". ولما كان اسم الفعل هذا متصفاً بصفات فعله المتعدي تطلب مفعولاً به "أنفسكم" (١٤٨). وعد هذا التركيب الإسنادي جملة لعدم اكتتاف تركيب آخر له، فهذا التعبير يطابق الجملة البسيطة المستوفاة المبنى والمعنى. أما أسماء الأفعال هذه إذا كانت مرتبطة بتركيب سابق أو لاحق فتسمى وحدات إسنادية بسيطة. ونلت الانتباه إلى أن مثل هذه الوحدات الإسنادية لا تكون إلا فعلية.

٢: الوحدة الإسنادية المركبة:

بعد أن عرفنا الوحدة الإسنادية البسيطة التي تتكون من ركنين بسيطين (مفردين) في أبسط صورها (١٤٩). ننتقل إلى تعريف الوحدة الإسنادية المركبة. فهي التركيب الإسنادي الذي يكون عنصراً أو أكثر من عناصره الأساسية أو المتممة وحدة إسنادية بسيطة، على أن يكون هذا التركيب الإسنادي غير مستقل بنفسه. ونقف على نموذج لهذه الوحدة الإسنادية في الآية الكريمة: (قال إنه يقول إنها بقرة صفراء) (البقرة / ٦٩). وهي "إنه يقول إنها بقرة"؛ حيث إن هذه الوحدة الإسنادية الاسمية المركبة ورد خبر "إن" فيها وحدة إسنادية فعلية مركبة (١٥٠). وعد هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه مرتبط بتركيب سابق "قال" وقد أدت هذه الوحدة الإسنادية الاسمية المركبة وظيفة مقول القول.

وأمام هذا الاضطراب الملاحظ، وحتى لا يبقى مصطلحا الجملة والوحدة الإسنادية مستغلقين نلت الانتباه إلى أن الوحدة الإسنادية دال يحيل إلى مدلول محدد ينبغي أن لا ينصرف ذهن الملتقي إلا إليه عند إطلاقه. هذا المدلول الذي يحمله هذا الدال المتمثل في الوحدة الإسنادية إنما هو التركيب الذي "يتوفر فيه شرط الإسناد ولا يتوفر فيه شرط الاستقلال" (١٥١) أي أن الوحدة الإسنادية تطلق فقط على التركيب المتضمن المسند والمسند إليه الوارد ضمن تركيب أكبر منه، سواء أكانت هذه الوحدة الإسنادية بسيطة أم مركبة.

وجرياً على ذلك نرى أن مصطلح "الجملة" هو الآخر دال لا يحيل إلا على

التركيب الإسنادي بسيطاً كان أم مركباً. ذلك أن إفراد مصطلح "الوحدة الإسنادية" على التراكيب الإسنادية المرتبطة بما قبلها أو بعدها ، وإفراد مصطلح "الجملة" على التراكيب التي لم تكن جزءاً من أي تركيب آخر أوسع منها(١٥٢) من شأنه تخليص نحونا العربي من الخلط والاضطراب اللذين ترى أن مآتاهما هو عدم حصر تحديد صارم لهذين المصطلحين ، وعدم توحيد المصطلح للمدلول الواحد. لأن التعريفات السابقة للجملة التي مفادها أن كون التركيب الإسنادي جملة ليس بالصفة الثابتة فيه ، وإنما هي حالة قد تتوافر في سياق ، وتتعدم في آخر.

وأول ما يجب الالتفات إليه ههنا هو الوعي بالفرق بين الجملة والوحدة الإسنادية. ومختصر القول إن الفرق الجوهرى بين الجملة والوحدة الإسنادية إنما يعزى فقط إلى توفر شرط الاستقلال أو عدم توفره ؛ذلك أن طبيعة البنية التركيبية لكل منهما غير مختلفة ، حيث إن الجملة البسيطة والوحدة الإسنادية البسيطة كلتيهما تتألف في أبسط صورها من مسند ومسند إليه منفردين. كما أن الجملة المركبة والوحدة الإسنادية المركبة كلتيهما يتوجب في حدها الأدنى أن يكون أحد عناصرها وحدة إسنادية ، سواء أكانتا اسميتين أم فعليتين.

هوامش وإحالات الفصل الأول

- (١) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، ص ٥.
- (٢) ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٢٦.
- (٣) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ١ / ٤١٩.
- (٤) ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية جديدة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٢٥، ٢٧. وينظر د نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٦٣، ٦٥.
- (٥) الزمخشري: المفصل في العربية، ص ٢٤.
- (٦) يقصد بالجملة الواحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الخبر.
- (٧) يقصد بالجملة ما سمي في بحثنا هذا بالوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (٨) أو من الفاعل ونائب الفاعل لأن نائب الفاعل ينزل منزلة الفاعل.
- (٩) ينظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٧.
- (١٠) ابن هشام: المرجع نفسه، ٢ / ٤٢٠.
- (١١) ينظر كمال بسيوني: الجملة النحوية، مكتبة النهضة المصرية لأصحابها حسن محمود وأولاده، القاهرة، ط ١، ١٩٨٩، ص ٢٣.
- (١٢) ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ١ / ٦٨.
- (١٣) سيبويه: الكتاب، ٣٠٣ / ١، ٣٠٤.
- (١٤) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١ / ٩٠.
- (١٥) الأمير الشيخ محمد الأمير: حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د. ت، ٤٣ / ٢.
- (١٦) ينظر صابر بكر أبو السعود: صور الإعراب ودلالاته، مطبعة مكتبة الطليعة، أسيوط، ١٩٧٩، ص ١٠٣.
- (١٧) نقصد به الباب الذي يؤدي فيه الظرف وظيفة ما. ففي الوحدة الإسنادية الموصولة الواردة في قوله تعالى: (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة) (آل عمران / ٩٦). وهي " للذي ببكة " نجد البنية العميقة للجار والمجرور هي "يوجد" لتكون البنية العميقة لهذه الوحدة الإسنادية الواقعة خبراً لأن هي "للموجود ببكة".
- (١٨) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١ / ٨٨.
- (٢٠) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٦.

- (٢٠) ينظر الزجاج أبو إسحاق إبراهيم: إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأنباري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٣، ١٩٨٢، ١ / ١١ .
- (٢١) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص٧٣.
- (٢٢) ابن هشام: المرجع نفسه، ٢ / ٣٧٦ .
- (٢٣) يقصد بالحروف " كان" وأخواتها، و" إن" وأخواتها، و" كاد" وأخواتها، وأدوات الشرط، وغيرها مما لا يمثل ركناً من ركني الإسناد. فهي لا تغير نوع الجملة وإنما قد تغير شكلها الإعرابي أو دلالتها.
- (٢٤) جملة " أقائم الزيدان" يطمأن إلى أنها جملة فعلية. لمزيد من الإيضاح ينظر ص٥٨٢.
- (٢٥) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٤٣٣ .
- (٢٦) ينظر المبرد: المقتضب، ٤ / ١٢٨ .
- (٢٧) في صورتها الدنيا.
- (٢٨) ينظر مهدي المخزومي: في النحو نقد وتوجيه، ص٤٠، وإبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٧٩.
- (٢٩) يعد ابن هشام وغيره الجملة المصدرية باسم فعل جملة اسمية. ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ١ / ١٢٩ .
- (٣٠) ومثال الجملة الفعلية المصدرية بوصف رافع نائب فاعل: "هل مفهوم المثالان؟" ذلك أن المثالان نائب فاعل للوصف اسم المفعول " مفهوم". والبنية العميقة لهذه الجملة: هل يفهم المثالان؟
- (٣١) ينظر السيد البطليوسي: الحال في شرح أبيات الجمل، تحقيق مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٩، ص٤٠.
- (٣٢) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٦ .
- (٣٣) ينظر د. هشام إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، ص ٣٨ - ٣٩ .
- (٣٤) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو بين القدامى والمحدثين، ص١٢٢ .
- (٣٥) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٥ .
- (٣٦) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب، بيروت، ٢ / ١٩٩٣ / ٣٣٢ .
- (٣٧) ينظر د. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة في تحليل التراكيب الأساسية، ص ٢٩ .
- (٣٨) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١١٧ .
- (٣٩) ينظر أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص ٩ .
- (٤٠) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٤ .
- (٤١) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ٢١ .
- (٤٢) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٦١ .
- (٤٣) فالظرف والجار والمجرور في مثل الجملتين الاسميتين الواردين في الآيتين الكريميتين: (فيها

عين جارية) (الغاشية/١٢)، (هناك الولاية للحق) (الكهف/٤٤). على الرغم من أنهما في البنية السطحية يشتملان المسند (الخبر) في الجملتين المذكورتين إلا أن الخبر في البنية العميقة - حسب جمهور النحاة - محذوف تقديره موجودة أو كائنة أو استقرت. ينظر ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ٤١٠. وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٥٥، والاسترابادي: شرح الكافية ١ / ٧١.

(٤٤) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٣٤.

(٤٥) ساطح الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٣، ص: ١٠٨.

(٤٦) ينظر المبرد: المقتضب، ٤ / ١٢٨.

(٤٧) وهي الجمل المنسوخة، أي المحولة.

(٤٨) يعد ابن هشام الجملة المبدوءة بفعل ناسخ جملة فعلية، ينظر ابن هشام: مغنى اللبيب، ٤٢/٢.

(٤٩) المبرد: المرجع نفسه، ١ / ١٤٨.

(٥٠) يقصد بالمبني عليه الخبر.

(٥١) سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٣.

(٥٢) وقد يكون الإسناد بين أسماء أفعال المقاربة والشروع والرجاء وأخبارها. ينظر صور الوحدة الإسنادية الواقعة خبراً لهذه الأفعال، ص ١٦٤.

(٥٣) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٢٣.

(٥٤) ينظر صور الجملة الاسمية البسيطة، وصور الوحدة الإسنادية البسيطة، ص ٣٩٥.

(٥٥) والعوامل اللفظية في الجملة الاسمية هي كان وأخواتها، وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء و"إن" وأخواتها، وما الحجازية العاملة عمل ليس، ولات المشبهة بليس، و"إن" النافية، ولا النافية للجنس. ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٠١.

(٥٦) ابن جني: اللمع في العربية، ١ / ٢٥.

(٥٧) والشبيهة بالزائدة ما لا يستغنى عنها معنى ولا لفظاً. وهي: رب، خلا، حاشا. وسميت بشبيهة بالزائدة لأن معناها لا يتم إلا إذا ارتبطت بكلمة ثانية. ينظر جميل علوش: (مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء)، المجلة الثقافية، الأردن، العدد ٢، ١٩٩٠، ص ٨٥-٨٧.

(٥٨) لأن الاسم بعد النواسخ لا يسمى مبتدأ، وإنما يسمى اسماً للناسخ.

(٥٩) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ١ / ٥١.

(٦٠) أي ليس وحدة إسنادية.

(٦١) ينظر د. عبد الجبار توامه: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في ٢٣، ٢٤ أبريل ٢٠٠١ بالمكتبة الوطنية بالحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، ٢٠٠١، ص ٣٠١.

- (٦٢) د. عبد الجبار توامه: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو)، المرجع نفسه، ص ٣٠٢.
- (٦٣) إعراب الجملة وإعراب الوحدة الإسنادية أيضاً.
- (٦٤) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة نحوية لغوية، ص ١٨١، ١٨٠.
- (٦٥) ينظر د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٨.
- (٦٦) تمام حسان: المرجع نفسه، ص ٢٣٨.
- (٦٧) فهذه الأسماء يتغير إعرابها بتغير موقعها من الجملة أو الوحدة الإسنادية.
- (٦٨) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٦٦٦.
- (٦٩) كما أثر ذلك بعض الباحثين المحدثين. ينظر محمد شوقي أمين وإبراهيم التريزي: مجموعة القرارات العملية في خمسين عاماً ١٩٣٤ - ١٩٨٤، القاهرة، ص ١٩٢. وينظر د. عبد الجبار توامه: (المنهج الوظيفي الجديد لتجديد النحو العربي)، ندوة أعمال تيسير النحو، ص ٢٩٠، ٢٩١.
- (٧٠) ووظيفة الفعل التركيبية هي الخبر لأن من سمات الفعل الدلالية أنه يخبر به ولا يخبر عنه. ينظر ابن الأنباري: أسرار العربية، ص ٢٩.
- (٧١) أو الوحدة الإسنادية الفعلية. ينظر صور الوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة، ص ٢٢٥.
- (٧٢) العكبري: مسائل خلافية، تحقيق محمد الخير الحلواني، دمشق، د. ت، ص ٦٤.
- (٧٣) ينظر ساطع الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والآداب، ص ١٠٨.
- (٧٤) ينظر د. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٥٥. و خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق في الدلالة، ص ٩٥، ٩٦.
- (٧٥) ينظر جعفر دك الباب: المرجع نفسه، ص ١١٥.
- (٧٦) ينظر سالم علوي: المرجع نفسه، ص ١١٧.
- (٧٧) الزمخشري: المفصل، ص ١٨.
- (٧٨) ينظر محمد العيد رتيمة: الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية من خلال كتابي الفخري في الآداب السلطانية وقيام الدولة العربية، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٨٥، ص ١١٢.
- (٧٩) الزمخشري: المرجع نفسه، ص ١٨.
- (٨٠) ينظر د. حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٤٨.
- (٨١) سيبويه: الكتاب، ٣٦، ٣٧.
- (٨٢) سيبويه: المرجع نفسه، ٢ / ٤٠.
- (٨٣) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ١١٣، ١١٧.
- (٨٤) يقصد الفاعل في المعنى.
- (٨٥) هذه ليست جملة فعلية كما ذهب إلى ذلك بعضهم. ينظر د. نعيمة رحيم العزازي: الجملة

- العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص ٥٣.
- (٨٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٤/١.
- (٨٧) ونقصد بذلك الوحدة الإسنادية الفعلية التي تستند إلى المبتدأ وهي (الخبر).
- (٨٨) المسند في هذه الجملة ليس هو الفعل وإنما هو وحدة إسنادية فعلية "نجحوا".
- (٨٩) الجملة الوصفية هي الجملة التي يكون المسند فيها وصفاً عاملاً عمل فعله.
- (٩٠) الصفات يعني بها اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، وصيغ المبالغة.
- (٩١) المقصود بعلامة هنا ضمير الفاعل (هو أو هي).
- (٩٢) السيرافي: شرح الكتاب، ١ / ٢٣٥.
- (٩٣) وهي الصورة التي يتطابق فيها كل من المسند والمسند إليه في حالة الأفراد وحدها في مثل
الجملة: نجح المجتهد، نجحت المجتهدة، المجتهدة نجحت.
- (٩٤) د. مهدي الخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤.
- (٩٥) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٤/١.
- (٩٦) ينظر د. جميل علوش: الإعراب والبناء، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط ١، ١١٩١، ص ٩٣.
- (٩٧) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ٢٨٠، ٢٨١.
- (٩٨) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ٢٠١.
- (٩٩) ابن جني: المرجع نفسه، ١ / ١٨٦.
- (١٠٠) ينظر د. جميل علوش: الإعراب والبناء، ص ١٠٥.
- (١٠١) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٣٩.
- (١٠٢) ينظر محمد الطاهر الحمصي: الجملة بين النحو والمعنى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب
جامعة حلب، ١٩٩٨، ص ٣١.
- (١٠٣) ومثال المبتدأ المحول عن مفعول به: المجتهد كافأه الأستاذ، وبنيته العميقة كافأ الأستاذ
المجتهد. ومثال المبتدأ المحول عن المضاف إليه: المجتهد ثمن الأستاذ جهده، وبنيته العميقة:
ثمن الأستاذ جهد المجتهد. ومثال المبتدأ المحول عن اسم مجرور بالحرف: المجتهد أعجب
الأستاذ به، وبنيته العميقة: أعجب الأستاذ بالمجتهد.
- (١٠٤) ينظر محمد طاهر الحمصي: المرجع نفسه، ص ٤٣.
- (١٠٥) وهو ما يسمى في بحثنا هذا وحدة إسنادية وظيفية.
- (١٠٦) أي قمت.
- (١٠٧) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد
الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ١ / ٢٣.
- (١٠٨) محمد بن علي الجرجاني: الإشارات والتنبهات، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة

مصر، القاهرة، د. ت، ص ٤٩ .

(١٠٩) ينظر علي الجارم: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية

بالقاهرة، ١٩٤٩، ص٣٧٥، ٣٧٦.

(١١٠) المتحدث عنه هو المبتدأ.

(١١١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٩٢.

(١١٢) الخبر يشمل الفعل في الجملة، ويشمل الخبر في الجملة الاسمية.

(١١٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٣.

(١١٤) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف، المجلس

الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، سورية، ١٩٩٤، ص٢١١.

(115) RUWET (Nicolas), 1967, Introduction à la grammaire générative, Librairie Plon, Paris, France .

(116) DEBBACHE (Abdelhamid), 1992, Le prédicat syntaxique en arabe, Thèse de doctorat, Université de Provence, Aix-en- Provence .

(117) GLEASON (H. A), 1969, Introduction à la Linguistique, Traduit par F. DUBOIS-CHARLIER ? Librairie Larousse, Paris, France .

(118) TOURATIER (Christian), 1977, « Comment définir les fonctions syntaxiques », in Bulletin de la Société de Linguistique de Paris, Librairie Klincksieck, Paris, France .

(119) LYONS (John), 1970, Linguistique générale, Traduction de D. ROBINSON, Librairie Larousse, Paris, France .

(١٢٠) قال: " جميع الكلام معان (. .) وأعظمها شأنًا الخبر، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع

فيه الصناعات العجيبة"، دلائل الإعجاز، ص ٤٠٦ .

(١٢١) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٥/١، والمبرد: المقتضب ٤ / ١٢٨ .

(١٢٢) " وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية " . ينظر د. رمضان عبد التواب،

التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤، ص ١٢٥ .

(١٢٣) ومثاله: هل واضح " التعريف " ؟ وقد يكون هذا المسند وصفاً عاملاً فيعدّ وحدة إسنادية نحو

الوصف الوارد في الآية: (إني جاعل في الأرض خليفة) (البقرة / ٣٠). حيث إن البيئة العميقة

لهذا الوصف هي "أجعل في الأرض خليفة " .

(١٢٤) ينظر طه محمد حجازي: التصغير والنسب في شعر المتنبي: رسالة ماجستير، كلية الآداب،

جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص٧٤.

(١٢٥) اللسانياتيين: يقصد بهم علماء اللسانيات.

(١٢٦) والصواب اللسانياتيون.

(127) Maurice Grevisse. le bon usage (sur la langue française d'aujourd'hui) ed. seuil, paris, 1980. p 163 .

- (١٢٨) أحمد خالد: تحديث النحو العربي، موضة أم ضرورة، ص ٣٠-٣١.
- (١٢٩) أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٣٥.
- (١٣٠) أحمد خالد: المرجع السابق، ص ٣١. وينظر سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٣ .
- (١٣١) ينظر بـرجـستـراستـر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٢٢٢-٢٢٣.
- (١٣٢) أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٣٥ .
- (١٣٣) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤١، ٤٠.
- (١٣٤) ينظر ابن جني: الخصائص، ١/ ١٩٠٧.
- (١٣٥) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤٠.
- (١٣٦) ينظر صور من هذا الفصل.
- (١٣٧) ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٢٤.
- (١٣٨) ينظر محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، سلسلة اللسانيات، ص ٢٤٤.
- (139) voir Lucien tesnière: *Eléments de syntaxe structurale*, Edition ,Klincksieck, Librairie, Paris, 1966, P. 94-99 .
- (١٤٠) ينظر عبد القاهر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٣٧، ٣٨.
- (١٤١) أي لا تحل محل المفرد . ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢/ ٢١.
- (١٤٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النحاس، دار نهضة مصر، د.ت، ٣٧٥/٢٥.
- (١٤٣) أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٧٣.
- (١٤٤) عبد القاهر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، المرجع نفسه، ص ٣٨.
- (١٤٥) وقد يضاف إلى هذين الركنين الأساسيين الواردين مفردين عناصر أخرى غير إسنادية كالمفعول به بشرط أن تكون هذه العناصر مفردة أيضاً. ينظر صور الوحدة الإسنادية البسيطة الوظيفية. ص ٨٥.
- (١٤٦) ينظر الفصل الثالث.
- (١٤٧) ينظر ابن جني: الخصائص، ١/ ٢٧٥.
- (١٤٨) ينظر د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٧٩. ود. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤٠.
- (١٤٩) ويعد ابن هشام هذا التركيب جملة اسمية. ينظر ابن هشام: المغني، ٢/ ٦٧.
- (١٥٠) لأن بعضهم يعد المفعول به عنصراً أساسياً مثل المسند والمسند إليه.
- (١٥١) "قال" تركيب إسنادي قوامه الفعل الماضي + الفاعل المضمر "هو".

(١٥٢) هذا التعريف حد به محمد الشاوش "شبه الجملة" ينظر محمد الشاوش: ملاحظات بشأن

دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، ص ٢٤٤. ينظر تعريف مارتيني في كتابه:

.Presse Univercitaire, Paris, 1974, P72 " La linguistique synchronique"

.une construction qui n' entre j amais dans une construction plus vaste: مؤداه بالفرنسية: